الأمم المتحدة



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٤٦٠ الاستئناف ٢

الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٦/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غايان	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد كوماروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيدة كامارا
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد بلينغا — إيبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيد دي ألبا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزينبلات

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/2002/46)

02-23583 (A)
0223583

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل غانا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إفاه – أبينتينغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يعرب وفدي عن تقديره لإتاحة الفرصة له للمشاركة في هذه المناقشة، ويود أن يهنئ بلدكم على النجاح في ترؤس شؤون المجلس هذا الشهر. ونهنئكم أيضا على مبادرتكم لضمان أن تظل أفريقيا موضوعا ذا أولوية على جدول أعمال المجلس.

خلال السنتين الماضيتين شمل برنامج عمل المجلس مسائل شتى تؤثر على أفريقيا؛ ويجب أن تظل هذه المسائل موضع اهتمام المجلس إذا كان لهذا الجهاز أن يؤدي بفعالية وكفاءة مسؤوليته وفقا للميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي فإن غانا تثني على المجلس حتى الآن، وخاصة الأعضاء الذين استخدموا رئاساتهم للتركيز على القضايا الأفريقية. وقد أثلج صدورنا قرار المملكة المتحدة الذي أعلنته البارونة آموس بالأمس، بتكريس رئاسة المملكة المقبلة في تموز/يوليه، لمزيد من التركيز على أفريقيا في أعمال المجلس.

إن الأزمات المستمرة في العديد من أجزاء أفريقيا تشكل دليلا بليغا على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولا وتكاملا في التعامل مع المشاكل المتعددة الجوانب للقارة. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بالتعليقات التي أدلت بها نائبة الأمين العام، التي سلطت الضوء على التحديات التي تواجه القارة والدور الذي يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الاضطلاع به في معالجتها.

وإننا نرحب ترحيبا حارا بوجود الأمين العام الجديد لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عمارة عيسى، في قاعة المجلس، وبحضور عدد من وزراء الخارجية الأفارقة. ونعتقد أن إسهاماتهم أيضا حددت مسار هذه المناقشة.

إنه ما من منطقة محصنة من الصراع، وأفريقيا ليست استثناء، لأنه ما دامت المجتمعات تتطور، وتمر بالتغيرات، فإن التوترات في المجتمعات والدول ستكون نتيجة طبيعية. والقدرة على التعامل مع هذه الاتجاهات بسرعة وتصميم حتى لا تعوق التطور الاجتماعي، بالغة الأهمية. ونرى أن ضعف أفريقيا ناشئ في المقام الأول من الضعف المؤسسي في نظمها الاقتصادية والسياسية التي تعوق قدرة عدد من البلدان الأفريقية على التنبؤ بالتوترات أو الصراعات وإحباطها وإدارتها عندما تحدث. وبالنظر إلى نفس القيود، لم تستوعب الدروس اللازمة لمنع تكرار هذه التوترات.

والحالة في أفريقيا ليست كئيبة كلها. فمؤخرا كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في مناطق الصراع مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وقد سلمت البلدان الأفريقية بأنه يتعين على أفريقيا في نهاية المطاف أن تنتشل نفسها بنفسها، وكثيرة هي الدول الأفريقية التي يقوم رؤساؤها تدريجيا، من خلال الالتزام الصادق بإنشاء الديمقراطية التعددية، بما في ذلك الحكم الرشيد واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وحكم القانون، بوضع السياسات التي تحقق الاستقرار، والشفافية، والمساءلة وفي نهاية المطاف السلم والأمن. وبالنظر إلى العلاقة بين السلم والأمن والتنمية، قام العديد من البلدان الأفريقية أيضا في صعوبة شديدة بتنفيذ سياسات السوق، بما في ذلك تحرير اقتصاداتها وتخصيصها.

وبلدي، غانا، قام بتنفيذ إصلاحات اقتصادية منذ أكثر من عقد من الزمن. ونجحنا مؤخرا في إجراء انتخابات على أعلى المستويات وتمكنا من إجراء انتقال سلس لمقاليد السلطة من حزب إلى آخر في مناخ يسوده السلم والهدوء. ولا تزال تبذل جهود مضنية في إطار سياسة ''العصر الذهبي للأعمال التجارية'' التي تنتهجها الحكومة الجديدة لضمان المشاركة الكاملة من القطاع الخاص في الإدارة الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي لابد منه للتنمية السريعة.

ومع ذلك، يجب أن نكون صريحين، وأن نعترف، للأسف، بأن العديد من الصراعات الجارية في داخل الدول لا تزال متأججة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، بعد سنوات من الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة، لم تجد سوى قلة من البلدان الأفريقية في حقبة ما بعد تحرير الاقتصاد نفسها على طريق النمو المستدام المتوقع. وبالتالي فإن حكوماتنا ليس لديها ما يكفي من الموارد لتمويل البرامج الاجتماعية البالغة الأهمية، مثل البرامج اللازمة في مجالات الصحة والتعليم، التي تعتبر أساسية لأي جهد ملتزم لمعالجة مشكلة الفقر المستشرية، وهي واحدة من العديد من أسباب الصراعات في المنطقة. وضاعف من مشاكلنا بلاء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الوبائية الأخرى مثل السل والملاريا.

ولكن ينبغي أيضا أن نكون واقعيين في الاعتراف بأن برامج تنمية أفريقيا تتأثر أيضا بعدد من العوامل الخارجية. وتشمل هذه العوامل الأسعار غير المجزية لمنتجاتنا

المصدرة، وشروط التبادل التجاري المجحفة، والدين الذي يتهددنا، والافتقار إلى سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو في فترة تتسم بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن الأمور التي ظلت تشغل المجتمع الدولي بشكل خاص، بل والمجلس، الصراعات التي تذكي أوارها سهولة الحصول على الأسلحة، التي غالبا ما تشتريها الجهات الفاعلة من غير الدول بتواطؤ من بعض الحكومات. وقد أدت هذه الأسلحة التقليدية إلى تفاقم التوترات بلا ضرورة وأطالت أمدها، على الرغم من الجهود المبذولة لإدارتها وحلها. وعقد المجلس نفسه مناقشة مفتوحة بشأن ذلك الموضوع، عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، للنظر في دوره في العملية. وإننا نتطلع إلى مزيد من العمل بشأن هذا الموضوع، بالنظر إلى أهميته، وخصوصا في أفريقيا.

إننا نشعر بأن على المجتمع الدولي أن يبقى مشاركا في العملية المهمة المتمثلة في منع الصراعات وحلها في نفس الوقت الذي يحافظ فيه على السلام في أفريقيا. وبمقدور مجلس الأمن أن يرأس هذه الجهود متحليا بنفس الدرجة من الإلحاحية التي يتناول بها المسائل الأخرى ذات الأولوية.

في هذا الصدد، يجب على المجلس أن يهتدي بتقرير الأمين العام لسنة ١٩٩٨ عن أسباب الصراع، وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. إن أفرقة العمل المخصصة التي أنشئت لرصد تطبيق توصيات تقرير الأمين العام قد أصدرت بضعة اقتراحات مجدية، إذا ما تم الأخذ بها وتطبيقها فإنها سوف تقطع شوطا طويلا نحو معالجة الوضع في أفريقيا. إن بإمكان مجلس الأمن أن يكمل جهود الجمعية العامة من خلال شحن دعم تطبيق توصيات الأمين العام.

إن الجهود الحالية التي تبذل في أفريقيا لتناول مواضيع الحكم، ومنع الصراع، والسلام والأمن من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. تقدم برنامجا مشتركا لأعمال ونهج مجلس الأمن. هذا البرنامج المرتكز على معالجة شاملة للصلات المشتركة بين السلام والتنمية وعلى الاعتراف بدور أفريقيا الرئيسي في تنميتها الخاصة، يدعم أيضا ترابط وتنسيق أدوار أجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك على مستوى الأمانة العامة. إننا نحث المجلس أن يتعاون تعاونا وثيقا مع أجهزة هيئات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة لكي يزيد من فعالية أثر دعم الأمم المتحدة ودورها في أفريقيا.

أما فيما يتعلق بمنع الصراع، وإدارته وحله، فنود أن نعلن أننا لاحظنا أن مجلس الأمن يزداد توقا بل قلقا على الانسحاب من مناطق الصراع وخصوصا في أفريقيا قبل أن تستقر الأحوال في الواقع وهكذا يعرض كامل العملية للخطر. ليس هناك من إظهار لتصميم المجلس أكثر من أن ينخرط تماما في كافة وجوه العملية وخاصة في فترة ما بعد الصراع مهما كان الانخراط قليلا إلى أن يتحقق السلام الدائم.

إن المجتمع الدولي أقر منذ أمد طويل الأهمية الحيوية لنزع السلاح، وتسريح المقاتلين، واستكمال حل الصراع وبناء السلام. ولكننا نؤيد الرأي القائل بأن إعادة دمج المقاتلين القدامى يفتقد في أحيان كثيرة إلى الموارد مما يؤدي إلى العودة قليلا إلى الصراع. هنا مرة أخرى يجدر بالمجلس استشراف طرق لتحريك الموارد خلاف الهبات الطوعية التي كثيرا ما يتأخر صرفها على حاجات تطبيق برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم.

كذلك نود أن نقترح على المجلس أن يستمر في البحث عن طرق ووسائل تستعمل الميكنة المبدعة كتعيين مفوضين خاصين وإرسال المجلس ببعثات لمناطق الصراع. وقد يكون من الحكمة أن يدرس المجلس استعمال بعض هذه الوسائل بطرق وقائية قبل أن تشتعل الصراعات في الواقع.

إن عددا من الدول الأفريقية لديها الإرادة السياسية للمشاركة في عمليات حفظ السلام ولكنها تفتقد إلى القدرة للقيام بذلك. وهكذا فإن مجلس الأمن قد يرغب في دراسة كيفية مساعدة هذه الدول لبناء قدراتها في هذا المجال كيما تستطيع دول أفريقية أخرى أن تشارك في نشاطات حفظ السلام في القارة الأفريقية وفي مناطق أخرى.

وبينما نقر بالحاجة إلى فرض عقوبات، ونود أن نرى تعزيز حظر السلاح في بعض الحالات لا بد لمجلس الأمن من أن يؤكد على أن المدنيين الأبرياء ودول الطرف الثالث لن يتأثروا تبعا بذلك. ولذلك نحث مجلس الأمن على أن ينظر في فرض ”الحظر الذكي“ كما ورد في توصيات لجنته الخاصة بهذا الموضوع.

إننا نقدر أهمية التعاون بين هيئة الأمم ومنظمة الوحدة الأفريقية في موضوع منع الصراعات الإقليمية وخاصة أن الأخيرة لديها آلية لمنع الصراعات، وإدارتها وحلها. ونود أن نناشد مجلس الأمن أن يستمر في مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في بناء قدرتها لكي تستطيع القيام بالدور الذي نتوخاه لها.

ونود أن نرى تصميما أكثر في التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. والآن بما أنه يجري تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي لعل هناك بعض الدروس التي يمكن تعلمها من عملية الإصلاح من خلال مؤسسات الأمم المتحدة نفسها ومؤسسات مماثلة أخرى لكي تعزز هذه العلاقة. وفي هذا الصدد، ننوه بوجود

السيد خافير سولانا، الممثل الأعلى للمجلس الأوروبي والذي تعتبر مشاركته رمزا لعلاقات الاتحاد الأوروبي الوثيقة بأفريقيا. وانطلاقا من هذه العلاقة التاريخية بين أفريقيا وأوروبا نتمنى أن يتمكن الاتحاد الأفريقي الوليد من أن يستفيد من تجارب الاتحاد الأوروبي.

وقد اعترف بأهمية المنظمات دون الإقليمية في التعامل مع الصراعات، سواء داخل الدول أو فيما بينها، لا سيما في أفريقيا، وذلك لأنها قريبة من مناطق الصراع وفائدتها في تعزيز الجهود العامة لتسوية الصراعات في منطقة بعينها. والأدوار الإيجابية التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشكل خاص، معروفة للجميع. وعلى المجلس أن ينظر في إمكانية المساهمة في تعزيز قدرات هذه الهيئات دون الإقليمية بغية تمكينها من مباشرة مسؤولياتها بفعالية أكبر في مناطق الصراع.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار إنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا ونتطلع إلى التعيين المبكر لممثل خاص للأمين العام لتنسيق جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونسلم بأن هذه الخطوة اعتراف بأهمية اتباع نهج شامل يتصدى للأسباب الجذرية للصراعات والصراعات المحتملة، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وغانا تتوقع من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا التعاون بشكل وثيق مع زعماء المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونجاح هذا المكتب دون الإقليمي سيكون درسا مفيدا للمناطق الأخرى في أفريقيا وخارجها.

وختاما، نعتقد أنه بعد أن كرس مجلس الأمن حوالي ٦٠ في المائة من عمله للمسائل الأفريقية على مدى السنتين الأخيرتين — فقد حان الوقت لكي يترجم المجلس أفكاره وقراراته إلى واقع وأن يقرن أقواله بالأفعال. ولهذا الغرض، نحث المجلس، استنادا إلى أفضل ممارساته، على النظر في إنشاء آلية تساعده في التنسيق والمساعدة في التنفيذ العاجل لجميع البرامج والقرارات المتعلقة بأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، اسمحوا لي بأن أكرر ندائي يوم أمس بأن يتوخى المتكلمون الإيجاز قدر الإمكان. في الساعة الخامسة والنصف مساء، ستجرى مشاورات بشأن الشرق الأوسط، وآمل أن ننتهي من قائمة المتكلمين قبل ذلك.

المتكلم التالي على قائمتي ممثلة جامايكا، وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

الآنسة ديورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يسر جامايكا أن تعقد موريشيوس هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في أفريقيا. إن ترؤسكم، معالي وزير الخارجية، لهذه الجلسة لهو دليل آخر على التزام بلدكم بتعزيز السلام في أفريقيا. كما أشيد بالسفير كونجول على إدارته الممتازة لأعمال مجلس الأمن في هذا الشهر.

إن المشاركة في هذا النقاش من جانب كل من نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والعديد من الوزراء، من حكومات البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن، فضلا عن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي — إنما تشهد على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للقضايا الأفريقية.

والإطار الذي أعدت السيدة لويز فريشيت نائب الأمين العام للخطوات العملية التي اتخذتها الجمعية العامة لتنفيذ تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، يؤكد على دور الأمم المتحدة والتزام الأمين العام بقضية السلام في أفريقيا. وقدم إلينا معالي السيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، رؤيته بشأن أفضل السبل التي يمكن بها لمجلس الأمن، بالمشاركة مع منظمة الوحدة الأفريقية أن يساعد في تحقيق السلام في القارة. ويشدد النقاش مرة أخرى على الحاجة إلى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية — وهذا موضوع ما برح مجلس الأمن يهتم به في إطار مباشرة ولايته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد بأن الخطوات العملية المبينة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا يمكن أن تعزز العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولبلوغ هذا الهدف، تؤيد جامايكا توجيه الدعوة لمواصلة تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا.

كما نؤيد الاقتراح الذي قدم البارحة والقاضي بضرورة قيام مجلس الأمن باستكشاف السبل التي تشرك منظمة الوحدة الأفريقية في تخطيط بعثاتها إلى مناطق الصراع. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في دراسة السبل التي يمكن أن تستخدم فيها منظمات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي لدعم الانضباط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية السليمة، وفي تيسير إنشاء صلات مؤسسية راسخة وفي مجال بناء الثقة بين البلدان المتجاورة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للخطوات التي تم اتخاذها لإنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ونأمل في أن يصبح المكتب جاهزا للعمل بصورة كاملة قريبا.

ورغم أن وفدي يوافق على أن من الجوهري وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة تشمل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إذا أردنا أن نتوصل إلى حل مستمر ودائم للمشاكل في أفريقيا، يجب التوكيد على قدم المساواة على إنشاء آلية حكومية دولية فعالة داخل منظومة الأمم المتحدة تساعد على منع مواصلة ظهور الصراعات، واستعادة السلام والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق تواصل جامايكا توكيد ضرورة التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للتصدي للأسباب الرئيسية التي تشكل في معظم الأحوال أساس العوائق الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية. ومن الواضح بصورة متزايدة أن هناك صلة جوهرية بين انتشار الصراع، واستمرار المشاكل الاقتصادية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفق اللاجئين والمشردين داخليا في القارة. ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات، ومؤسسات بريتون وودز مع منظمة الوحدة الأفريقية وخلفها، الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لهذه الشواغل.

كما نعتبر أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تشكل استراتيجية تكميلية يتمثل هدفها في تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة.

وقد شهدنا في السنتين الماضيتين تقدما هاما نحو حل عدد من الصراعات في أفريقيا، ولا سيما في سيراليون وإثيوبيا وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما منح مجلس الأمن تأييده الكامل للمبادرة الإقليمية المتعلقة ببوروندي. ومن جهة أخرى، لا نزال نحتاج إلى أن نبت في كيفية التصدي بصورة أكثر فعالية للصراعات العديدة الأخرى، بما في ذلك الحالة في أنغولا والصومال.

ولا بد من التأكيد على أن تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان من أجل نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك الجنود من الأطفال، يعد أمرا حاسما لنجاح مختلف عمليات السلام. وفي هذا السياق، ينبغي تزويد عمليات إعادة التأهيل والإعمار، كالتي تجري في غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالموارد اللازمة لمنع الصراعات من العودة إلى الظهور.

ولا يزال الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية في منع الصراعات وبناء السلام، يتسم بأهمية حيوية في المبادرة بإجراء حوار في العديد من المجتمعات التي مزقتها الحروب في أفريقيا، على سبيل المثال، في منطقة اتحاد نهر مانو ومنطقة البحيرات الكبرى. ويجب تشجيع هذه الفعالية الإيجابية بتقديم دعم ملموس من المجتمع الدولي. ولا بد أن نعتبر أن الصراعات التي تجري في أي مكان في أفريقيا تؤثر في مستقبل القارة بأسرها في تحقيق إمكانياتها من أجل أمن البشر والتنمية الاقتصادية والسلام الدائم.

وعندما نركز الاهتمام على حل الصراعات الراهنة – على الرغم من تحقيق بعض النجاحات الجديرة بالذكر – فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتخصيص موارد كافية لمنع نشوء الصراع بداية. وليس هناك افتقار إلى الاتفاق بشأن الأسباب الرئيسية للصراع. فقد تم تحديد الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والفقر المدقع كأسباب رئيسية. وفي العام الماضي، قدم الأمين العام في تقريره عن منع الصراع المسلح، عددا من التوصيات لكي تتخذ إجراءات بشأنها من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها. وعلينا أن نكفل تنفيذ هذه التوصيات التي وافق عليها جميع المعنيين بالأمر.

وقد اضطلع مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال هذه المناقشة، بدور رائد في دفع هذه الخطة. وعلينا أن نمضي قدما في شراكة كاملة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتحمل مسؤوليات هامة في هذا المجال. ونثق بأن مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناقشة من العناصر التي تفضي إلى توثيق العلاقة والتعاون بين الجهازين.

أما جهودنا الرامية إلى التصدي لمنع الصراعات وتحقيق السلام المستدام في أفريقيا فيجب ألا تحدد بمجرد الاكتفاء بهذا النقاش. ولا بد من إبداء التزام العالم المتقدم النمو بطرق ملموسة. ويوفر مؤتمر قمة مونتيري القادم المعني بتمويل التنمية فرصة للعالم المتقدم النمو لكي يلتزم بمنع الصراع المسلح وتحقيق السلام المستدام في أفريقيا وسائر الأنحاء. ويجب أن يكون الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر الخطوة الأولى للقضاء على أسباب الصراع.

ونحن نعترف بأن الاحتياجات قد ازدادت زيادة مثيرة في العقد الماضي، في حين ظلت الموارد المتاحة على حالها. وإن الموارد التي تم تقييدها بالمعركة الإيديولوجية إبان الحرب الباردة يجب الآن تحريرها لأغراض التنمية البشرية.

وقد أثارت الوزيرة أودونل من أيرلندا، في وقت سابق من هذا النقاش نقطة مفادها أن الأهداف الإنمائية الدولية لعام ٢٠١٥ لن يتم تحقيقها دون زعامة سياسية أخلاقية من البلدان المتقدمة النمو. ويعرب وفدي عن ارتياحه لأن أيرلندا وغيرها تبدي هذه الزعامة بطريقة ملموسة.

وأبدى المجتمع العالمي الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة بعض المسائل، التي ليس أقلها شرور الإرهاب الدولي. وقد جاء رد فعلنا إزاء الإرهاب الدولي في الأشهر القليلة الماضية على نحو لم يسبق له مثيل. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم على حد سواء بإزالة أسباب الصراع كالفقر والتخلف — التي ثبت أنها التربة الخصبة للإرهاب. وأبرزت البارونة آموس ممثلة المملكة المتحدة بحق الصلات القائمة بين الصراع والإرهاب.

وما من شك في أن الصراع العنيف في أفريقيا يشكل خطرا يهدد الأمن العالمي ويتيح الفرصة للأنشطة الإجرامية والإرهابية الدولية. وقد أكد وزيرا أيرلندا والنرويج أهمية التصدي للتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وضرورة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتؤيد جامايكا قضية السلام في أفريقيا تأييدا كاملا. ونأمل في أن تكون هذه الجلسة قد غرست البذور الكفيلة بمواصلة التعاون، بما يفضي إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا وفي إنشاء عالم أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شرما (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم سيدي، على قيامكم بعقد جلسة علنية بشأن هذه المسألة الهامة. ويسرني غاية السرور أن أراكم تترأسون هذه الجلسة. فحضوركم شخصيا طوال هذه الجلسة يشهد على الاهتمام الذي تولونه لهذا الموضوع. ونزولا عند توجيهاتكم، سوف أوجز البيان الذي كنت بصدد الإدلاء به.

إن الهند ترتبط بأفريقيا برباط وثيق وتهتم بها اهتماما ثابتا. ومع انحسار عصر الاستعمار، فإننا لم نعتبر أن تحرير آسيا قد اكتمل دون تحرير أفريقيا، ولقد كافحنا في سبيل القضايا الأفريقية منذ أن أصبحنا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، قامت الهند بإدراج بند الفصل العنصري في جدول أعمال الأمم المتحدة. وبالفعل، فقد اعتبرنا أن مصير دول آسيا المستقلة يرتبط بالسعي لتحقيق نظام عالمي يتسم بالإنصاف. ولذلك، فإن هذا النقاش المركز في المجلس، بشأن قارة تربطنا بها علاقات تاريخية من التضامن ورباط عاطفي، هو نقاش نرحب به أشد الترحيب.

كما نريد أن نشكر أيضا السفير كونجول على المبادئ التوجيهية التي أعدها لهذه الجلسة للتحفيز على إجراء مناقشة أكثر تركيزا. وبينما تتسم جميع القضايا المدرجة في القائمة بأهميتها بالنسبة للموضوع، فلن نتطرق إلا إلى بضع منها.

ومما يشرف أفريقيا، أنه في غضون عقود من حصولها على حريتها، صادقت بصورة جماعية على المبدأ الصارم القائل باستناد الحكم على التمثيل النيابي، وأرسيت المعايير الديمقراطية بالفعل في القارة. وكانت الديناميات والحريات الأساسية التي تنطوي عليها الديمقراطية هي نقيض القمع والظلم والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إن العمليات الديمقراطية تغذي ثقافة العقل والتوفيق وتعمل على إيجاد توازن بين الموارد وتخصيصها وتوزيعها. وهي تكفل انفتاحا وشفافية في صنع القرارات وتوجد حسا بالمشاركة والملكية الشاملة. وبلدكم، يا سيدي الرئيس مثال ساطع على ذلك. وتعطي هذه الديمقراطية للجميع الحق في حصص متساوية في مستقبل المجتمع. ومن دواعي التقدير للزعامة الأفريقية والحكمة الأفريقية أن القارة قد اتخذت إجراء جماعيا لكي تضع ثقتها بهذه العملية، وتعززها ولا تسمح بأي تراجع من خلال الإصرار على التشهير بالأنظمة التي تغتصب السلطة عن طريق القوة والأساليب غير المؤسسية وتعتبر أفريقيا قدوة في هذا المجال. وينبغي للأمم المتحدة أن تستخلص الدروس منها. ويتعين الآن على شركاء أفريقيا أن يوطدوا عزمها من خلال عملهم معها في كل المجالات وكفالة تحقيق النجاح لها من خلال الدعم والمشاركة والتضامن الفعال.

إن سؤالكم المتعلق يا سيدي الرئيس، بسجل المجتمع الدولي في منع عدم الاستقرار داخل الدول والصراعات الأخرى في أفريقيا – سؤال وثيق الصلة بالموضوع. وسيثبت التأمل الصادق لمشاعرنا الداخلية أنه سجل مختلط على أفضل تقدير. فقد كانت هناك قصص نجاح. ولكننا لا نستطيع أن نتعزى بها. فوجود فشل واحد أمر سيئ بما فيه الكفاية، وما أكثر الفشل في أفريقيا. ففي أنغولا، ما كان يمكن للصراع أن يحدث أو يستمر بكل هذه المعاناة والخسائر التي كان يمكن تجنبها لولا التدخل المضلل من المجتمع الدولي. وفي رواندا، كان واضحا أن ما حدث نجم عن إهمال مأساوي وتقصير في سلوك المسار اللازم للعمل الحاسم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت المشاركة، كما ذكر المجلس في مناقشة سابقة، قاصرة الوفاء بما هو لازم. ويمكن للمرء أن يضيف إلى هذه الأمثلة، ولكن هذا ليس ضروريا. والواضح أن هناك فشلا من المجتمع الدولي. وعلينا أن نستخلص الدروس من هذا الفشل لنستفيد به في مشاركتنا في المستقبل.

وهناك شعور سائد بين البلدان الأفريقية، يشاركها فيه كثيرون آخرون، بأن حفظ السلام في أفريقيا لا يحظى بالأولوية التي يستحقها. وغالبا ما تكون استجابة المجتمع الدولي في حالة الفعل ضئيلة جدا أو متأخرة جدا. وآخر الأمثلة على ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد كانت الأمم المتحدة حذرة للغاية في توسيع عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما يوجد بالتأكيد ما يبرر توخي درجة ما من الحذر، والواقع أننا يجب أن نغلف عملية صنع قراراتنا بشيء من الحيطة، إلا أنه من المحتم على المجتمع الدولي أن يبدد أي شكوك تتعلق بإهمال احتياجات أفريقيا مقارنة بالسرعة التي يمكن أن يتصدى بها للأزمات في أجزاء أخرى من العالم، والتي تشكل كوسوفو وتيمور الشرقية مثالين ملحوظين عليها. ويضفي تردد البلدان المتقدمة النمو في المشاركة بشكل حقيقي في عمليات مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مزيدا من التوثيق على هذا الرأي.

والمجلس في قراره ١٣٧٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أيد توصيات الأمين العام المتعلقة ببدء المرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد مرور ثلاثة أشهر تقريبا، ما زالت الدول الأعضاء تنتظر تنقيح مفهوم العمليات في المرحلة الثالثة. والحذر ينبغي ألا يتحول إلى إهمال.

ويُقال أيضا أن هناك حدودا لما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به. والواقع، أنه حتى من الناحية النسبية، فإن الكم والسرعة والحجم التي يستجيب المجتمع الدولي بها للأزمات الأفريقية لم يكن مماثلا لاستجابته لكوسوفو وتيمور الشرقية. وهذه أيضا نقطة مؤلمة. فعلى سبيل المثال: يوجد في كوسوفو ٤٠ ٠٠٠ من حفظة السلام؛ وفي الكونغو الديمقراطية التي تزيد مساحتها عن مساحة أوروبا الغربية لا يوجد سوى ٢ ٠٠٠ منهم. وعلينا أن نستبعد تهمة "المحاباة الإنسانية".

لقد قيل الكثير عن تحسين قدرات أفريقيا على حفظ السلام. وبينما بذلت جهود موثوق بها على المستوى الثنائي، فلم يتحقق للأسف سوى تقدم ضئيل يمكن ذكره في الجهود الطموحة التي بدأتها الأمانة في آب/أغسطس ١٩٩٨ في هذا الصدد. ولا بد أن تُقاس هذه المساعدة بعناية على أساس متطلبات أفريقيا وأن تستند إلى حلول تفصلها بلدان القارة بنفسها، بدلا من فرضها كوصفات من الخارج.

وفي هذا السياق نؤيد التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. ولقد برز عدد من البلدان الأفريقية كمساهمين كبار بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا. إلا أن الكثير منها يفتقر إلى الموارد لكي يوفر الوحدات المجهزة تجهيزا كاملا والتي تعتمد على ذاتها في العمل. ويجب على الجمعية العامة وهيئاتها ذات الصلة أن تعجل بالموافقة على اقتراحات الأمانة العامة المطالبة بحشد مخزونات استراتيجية في قاعدة السوقيات التابعة للأمم المتحدة في برينديزي لمساعدة المساهمين بقوات. وهناك عنصر هام آخر ألا وهو التدريب، ويسعدنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن الأمانة العامة قد بدأت في اتخاذ مبادرات لتحسين التدريب من الناحية النوعية في البلدان المساهمة بقوات.

وبينما تبدو فكرة بناء قدرة أفريقية على حفظ السلام جذابة في مظهرها، إلا أن بعض التحذير يكون واجبا. أولا، ينبغي لهذه الفكرة ألا تؤدي ضمنا إلى ترك مسؤولية حفظ السلام في أفريقيا لتقع على عاتق الأفارقة. فصون السلم والأمن الدوليين هو أولا وأخيرا مسؤولية الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن. ولا مجال لتمويه هذه الحقيقة بنقل هذا الالتزام إلى المنظمات الإقليمية أو إلى تحالفات بين من لديهم الاستعداد. وفي هذا الإطار، فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية أمر محمود بطبيعة الحال. وثانيا، إن بناء القدرات على حفظ السلام يتضمن بناء قدرات عسكرية وما يتصل بها من قدرات سوقية. وهي قدرات تنطوي على تكلفة باهظة في بنائها وصيانتها. وليس من السهل أيضا أن نوفق بين هذه الفكرة وبين الرسالة التي تلقتها البلدان الأفريقية بتخفيض نفقاتها العسكرية.

إن الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بتسوية الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام أمر معترف به على نطاق واسع. والواقع أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكنها القيام بدور مفيد، كما فعلت منظمة الوحدة الأفريقية في إثيوبيا وإريتريا أو في بوروندي. ونؤيد تشجيع جهودها وبناء قدراتها. ولكننا نلاحظ ميل المجتمع الدولي، الذي يتجلى على الأخص في أفريقيا، نحو نقل مسؤوليته إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإلى أن يوكل إليها تنفيذ المبادرات، التي قد لا تكون بالضرورة مستعدة لها، وهو ميل لا بد من وقفه، وفي بعض الحالات التي يمكن فيها للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا مفيدا، لا بد من مساندتها سياسيا، بل والأهم، من خلال تغذيتها بالموارد اللازمة.

وغالبا ما تشكل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مكونا هاما في إدامة السلام. وقد أثبتت التجربة أنه إذا ما أريد لمثل هذه البرامج أن تنجح، فلا بد أن يجري نشر قوى لحفظ السلام الدولي وأن تتوافر موارد كافية. وتظهر الدراسة التي أجراها معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح بشكل مقنع أن هذا هو الدرس الذي استخلص في ليبريا والذي تم تجاهله في سيراليون المجاورة وكان ثمن تعلمه باهظا في ذلك البلد. ونحن

نهنئ حكومة سيراليون على انتهائها بنجاح من برنامج نزع السلاح في أوائل هذا الشهر. ونأمل أن تستوعب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الدروس المستخلصة بعناية من مختلف برامجها لنزع السلاح لتفادي الأخطاء الباهظة التكلفة.

وغالبا ما لحق القتل العشوائي والدمار بالمدنيين الأبرياء والنساء والأطفال، مما أدى إلى تفاقم الصراعات بسبب سهولة توافر الأسلحة الصغيرة. ولكن معظم هذه الأسلحة لم تصنع في أفريقيا وجاءت إليها في الغالب بشكل غير مشروع. وتفعل أفريقيا الكثير، بناء على مبادرة منها، للتصدي لهذه المشكلة. وإن إعلان الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا والإعلان المتعلق بالأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى المتصلة بها في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي بعض الأمثلة على ذلك. ولكن الإجراء الذي تقوم به البلدان الأفريقية ليس كافيا بحد ذاته. فلا بد من تعزيزه ودعمه بما يتناسب معه ضبط للنفس وعمل من جانب المجتمع الدولي. ولدينا اقتراحان. أولا، لا بد من ممارسة الرقابة، كما حدث مع الماس والمخدرات، حينما يكون نجاح هذه الرقابة محتملا: أي عند مصادر الإنتاج. ولذلك فمن المهم ممارسة رقابة فعالة من جانب البلدان المصنعة والمصدرة للأسلحة. وثانيا، وكما هو معروف، بمجرد أن تدخل الأسلحة السوق الرمادية يستحيل التحكم في حركتها. ولذلك فمن المهم أن يقبل المجتمع الدولي الالتزام بعدم إمداد الجهات الفاعلة من غير الدول بالأسلحة. وهذا من شأنه أن يضمن حرمان أمثال سافمبي وسنكوه من وسائل شن الحروب.

إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع داخل الدول كما هو الحال في أفريقيا في الغالب، هو بحكم التعريف نهج متعدد التخصصات، يدمج، فيما يدمج، بناء المؤسسات والعدالة والتقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومع أن هذه العناصر تتسم بأهمية بالغة، إلا أنها لا تدخل في نطاق ولاية المجلس. وفضلا عن ذلك، فإن المجلس غير مؤهل لمعالجة أنشطة كهذه. هذه الأنشطة تقع ضمن مسؤولية الجمعية العامة، التي يتعين أن تناقش هذه الأنشطة وتتناولها.

وللهند سجل لا يضاهى في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، إذ شاركت بقدرات متفاوتة في كل عملية من عمليات حفظ السلام قامت بها الأمم المتحدة في القارة، بما في ذلك بعض أصعب العمليات من قبيل عمليات حفظ السلام في الكونغو والصومال وأنغولا وسيراليون والآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم عدد كبير من الجنود الهنود أرواحهم في خدمة قضية السلام في أفريقيا، وليس ثمة شهادة أفضل من ذلك على التزامنا الأكيد بالسلام في هذه القارة الأخوية.

ولقد تعزز هذا الالتزام بقدر أكبر من خلال برامج التعاون الثنائي مع فرادى البلدان الأفريقية. ويحضر عدد كبير من العسكريين الأفريقيين مناهج دراسية فنية في الكليات العسكرية وفي معاهد التدريب الأخرى في الهند، بما في ذلك المركز الذي أنشئ مؤخرا في نيودلهي لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

والأهم من ذلك، ووفقا لاعتقادنا الراسخ يتمثل الجزء المكون الرئيسي من الحل الطويل الأجل للصراع في التقدم الاقتصادي، ونعلق أولوية عليا على التعاون التقني والاقتصادي مع أفريقيا. ولقد تلقى زهاء ٠٠٠ ١٥ من المرشحين الأجانب، ومعظمهم من أفريقيا، برامج تدريبية في الهند في ميادين متنوعة. ونقدم زهاء ٣٥٠ ١ منحة للتدريب كل سنة في بعض أفضل مؤسساتنا التعليمية للمتدربين الأجانب وتبلغ نسبة المتدربين الأفريقيين منهم ٦٠ في المائة. ويتلقى الآلاف من الطلبة الأفريقيين تعليما مدعوما في الجامعات الهندية كل سنة. ونعتبر التعاون مع أفريقيا لا مجرد سياسة صحيحة – بل فعل إيمان.

ونأمل بإخلاص في أن تسهم مداولات اليوم في التوصل إلى حلول أفضل لمشاكل أفريقيا، بل إننا نأمل في ما هو أكثر من ذلك، أي أن تؤدي تلك المداولات إلى تعزيز إرادة المجلس والمجتمع الدولي وتعزيز عزمهما على التصدي، على نحو أكثر عزما وبصورة فورية، للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا وتدل على التضامن الفعال معها. فأفريقيا جديرة بما هو أكثر من ذلك.

وقبل أن أختتم كلمتي يا سعادة الرئيس أرجو أن أسجل في الوثائق عميق تقديرنا للمساهمات الكبيرة التي يقدمها السفير كونجول وفريقه المخلص في أعمال المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس وفريقه لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كونشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، مبادرة وفد موريشيوس لعقد هذه المناقشة الهامة جديرة بدعمنا وتقديرنا على النحو الأوفى. ونعرب عن سرورنا أيضا لرؤية وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس رئيسا لهذه الجلسة الهامة.

وتعتبر أوكرانيا مناقشة المجلس هذه على مستوى رفيع، بمشاركة أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية والممثل السامي لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة ووزراء خارجية العديد من الدول الصديقة لأفريقيا، فرصة نادرة لإعادة تركيز اهتمام والتزام المجتمع الدولي حيال تعزيز السلم والأمن في المنطقة ودعم مساعي أفريقيا لتحقيق الاستقرار طويل الأجل والازدهار والسلام لشعوبها.

ومما لاشك فيه أن الصراعات في أفريقيا اليوم تمثل تحديا كبيرا للقارة، وكذلك للأمن والاستقرار العالميين. وبالرغم من بعض التطورات الإيجابية – على سبيل المثال تلك التي حدثت في سيراليون وإثيوبيا وإريتريا – ما زالت القارة يدمرها الصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وعدم الاستقرار في الصومال وأنغولا، وستواجه تحديات بفعل مشاكل بناء السلام بعد انتهاء الصراع في غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي مواجهة العنف المستمر والخسارة التي لا توصف في الأرواح والمعاناة الإنسانية للسكان المدنيين، خاصة النساء والأطفال، وملايين اللاجئين والعائدين والمشردين، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل عواقب الرضا عن النفس.

ولقد تزعم مجلس الأمن الدولي خلال السنوات القليلة الماضية مسيرة الجبهة الدولية في معالجة حالات الصراع في أفريقيا. وخلال عامين من عضوية أوكرانيا في المجلس، أثير عدد من القضايا الهامة المتعلقة بحالات الصراع في أفريقيا في المجلس، ومن بينها مصادر الصراعات والقوى المحركة لها، ومناهج منع نشوب هذه الصراعات ومعالجتها، وحماية الضحايا، وكذلك الجوانب المختلفة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والجزاءات.

ولا بد أن أذكر العلامات البارزة الرئيسية في جدول الأعمال الأفريقي للمجلس في السنوات الأخيرة، والتي قدمت لزعماء العالم فرصة لتبادل الآراء وجذب انتباه دولي أكبر إلى أكثر قضايا القارة اشتعالاً – وأعني هنا بالطبع تنظيم ''شهر أفريقيا'' في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، وجلسة للمجلس عُقدت على مستوى رؤساء الدول والحكومات بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وسلسلة من المبادرات في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونقاش اليوم هو حدث آخر من هذا النوع، آمل أن يضيف زخما جديدا إلى العمل الدولي في دعم أفريقيا.

ولقد كانت أوكرانيا دائما عازمة على تقديم إسهام عملي في جهود السلام الدولية الرامية إلى حل الصراعات في أفريقيا. ومشاركة حفظة السلام الأوكرانيين، التي أسفرت في بعض الأحيان عن منتهى التضحية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا/إريتريا، تشهد على هذا الالتزام.

وتقتضي الطبيعة المعقدة للصراع في أفريقيا استجابة متكاملة وشاملة كما تتطلب بشكل مماثل عملا مسؤولا من الآخرين خارج المجلس، أي من جانب الهيئات الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا النقاش. وتؤدي المساعدة الدولية دورا حاسما في جهود أفريقيا للقضاء على الفقر وتشجيع النمو والتنمية الاقتصاديين بغية القضاء على ثقافة الحرب وتشجيع ثقافة السلام والتنمية.

ونقاش اليوم يشد انتباها خاصا لأهمية المشاركة المتزايدة للأمم المتحدة في أفريقيا والتنسيق الأفضل والحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتولي أوكرانيا أهمية خاصة للحاجة إلى ضمان الدعم المستمر من المجتمع الدولي لجهود منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمات أفريقية دون إقليمية أخرى تتصدر قضايا منع نشوب الصراعات وإدارتها وصنع السلام جداول أعمالها.

ولقد عرضت أوكرانيا من ناحيتها التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في الجهود الإنمائية داخل القارة. وتم التأكيد على عزمنا هذا خلال الزيارة التي قام بها يوري سيرجييف، وزير الدولة لوزارة الشؤون الخارجية في أوكرانيا، في كانون الثاني/يناير إلى أفريقيا وفي مناقشاته مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأوكرانيا مستعدة أيضا لإقامة شراكة بناءة وتعاون شامل مع منظمة الوحدة الأفريقية.

وتتعهد أوكرانيا بمواصلة دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، تضامنا مع أفريقيا، والتي ترمي إلى تعزيز السلام والتعاون والتنمية في القارة. ونحن نرى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة تدعمها منظمة الوحدة الأفريقية وتلقى التأييد في كل أرجاء العالم، سوف تدفع قدما عملية إعادة إحياء أفريقيا.

وفي النهاية، أقتبس عبارة قالها رئيس جمهورية أوكرانيا، الذي أكد في مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على أن ''أوكرانيا تتطلع إلى قرن للنهضة الأفريقية، وهي تقف مستعدة للإسراع بمجيئه'' (S/PV.4194، الصفحة ١٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أولا، أتقدم لكم بالشكر، باسم بلادي، شخصيا ومن خلالكم إلى شعب بلادكم وحكومتها وإلى بعثتها وإلى سفيركم المحترم السيد كونجول، على هذه المبادرة التي نعرب عن امتناننا لها وسعادتنا بها.

وثانيا، أتوجه بالشكر العميق إلى سعادة الأمين العام كوفي عنان لأنه الأكثر اهتماما بالشؤون الأفريقية داخل هذه الهيئة. وقد عكست تقاريره العديدة، سواء لهذا المجلس أو لبقية هياكل هيئته الأمم المتحدة ذلك الاهتمام. وأشكر نائبته المحترمة على النقاط العملية البالغة الأهمية التي تضمنها بيانها بالأمس. وأتوجه بالتحية لمعالي الوزيرات والوزراء الأفارقة الذين حضروا خصيصا من أفريقيا للمشاركة في أعمال هذه الجلسة. وأتوجه بالتحية والتقدير لأخينا وأمين عام اتحادنا الأفريقي السيد عمارة عيسى على بيانه وعلى كل جهوده من أجل أفريقيا. ونحن متفائلون جدا به وبقدراته على الانتقال بأفريقيا مما كانت فيه إلى ما ينبغي أن تكون عليه.

وبعد، فإن عنوان هذه الجلسة وهو الحالة في أفريقيا، أقول بأنها حالة سيئة للغاية. نزاعات وصراعات، وديون وأمراض وضغوط خارجية، وحتى الطبيعة غضبت عليها فنرى الجفاف والتصحر الذي ترتبت عليه مجاعات في بعض الأماكن ونرى الفيضانات التي أدت إلى كوارث في أماكن أخرى، ونرى حتى البراكين أيضا وقد قضت على مدن وقرى في أفريقيا.

فيما يتعلق بالنزاعات، أرجو ألا نستغرب ما نشهده في أفريقيا. فإذا نظرنا من منظور تاريخي صرف يسهل علينا فهم وتفسير هذه التحولات الاجتماعية الخطيرة في هذه القارة. إن الشعوب والدول التي نسميها الآن بالدول المتقدمة، على الأقل بالمفهوم المادي والحضاري، مرت بما هو أمر وأقسى من ذلك، خاضت حروبا أهلية عديدة استمرت لعدة قرون. وخاضت حروبا أخرى إقليمية وخاضت حروبا أخرى، انتقلت بها من قاراتها إلى أوطاننا وسموها عالمية.

التطور التاريخي لا يتم بقرارات، إنها عملية تاريخية لا بد لها أن تأخذ مداها في الزمن. نحن الأفارقة، نتيجة للاستعمار؛ إما أننا عشنا في الخيام في الصحارى، أو عشنا في الأدغال في الغابات، لأن المدن سيطر عليها المحتل. ومن ثم نحن حديثو عهد بالاستقرار في مجتمعات حضارية. هذه مسألة حتى اليوم لا تعرفها أقاليم عديدة في القارة الأفريقية. ومن ثم لا يمكن، إذا ما نظرنا إلى هذا الأمر من منظوره التاريخي الصحيح، فإن ما يجري ينبغي أن يتقبل بصورة طبيعية. لكن لا ينبغي الرضوخ له أو القبول به، بل لا بد من مواجهته والتسريع بتحضير أفريقيا وانتقالها إلى مرحلة الاستقرار ومرحلة السلم ومرحلة البناء والتنمية.

كيف يكون هذا؟ يكون هذا عندما يتولى مجلسكم الموقر مسؤولياته بدعم الاستقرار وبدعم السلم، وبمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية بالقارة الأفريقية في هذا العمل. لكن، اسمحوا لنا، نحن لا نرى عملا ملموسا من المجلس. وقد عبر جل أعضاء المجلس عن هذا واستشهد بكلمة صاحب السعادة السفير محبوباني التي ألقاها بالأمس. إن كثرة الاجتماعات وأعدادها والكلمات والساعات التي نقضيها هنا ليست ما تنتظره أفريقيا. أفريقيا تنتظر عملا جادا من المجلس يساعدها على مداواة جراحها. فهل أنتم فاعلون؟ هذا ما تتوقعه أفريقيا منكم.

بلادي لا تدعو الآخرين فقط، لكنها تقوم بعمل يومي في هذا الشأن. إنها لا تدعو الغير وتنسى نفسها. وسوف ألخص فقط يا سعادة الرئيس، احتراما لطلبكم فيما يتعلق بالاختصار، سألخص ولكني أتعهد بأن أقدم إلى المجلس كل هذه الوثائق والوثائق الأخرى حتى يطلع المجلس على كل ما نقوم به في بلادنا من أجل أفريقيا يوميا. وهذا ليس من قبيل الاستعراض، ولكنه للتدليل على أننا عمليون وأننا نطلب من الآخرين أن يكونوا عمليين كذلك.

قامت ليبيا بمبادرة ثم أصبحت هذه المبادرة ليبية مصرية مشتركة — من أجل السلم والاستقرار والمصالحة في السودان. وقد صرح، بالأمس فقط، وزير خارجية السودان وهو يغادر بلادي بأن هذه المبادرة هي الأصلح لأنه ترتب عليها، أولا لأنها تشمل كل السودان وليس جزءا منه فقط. وثانيا لأنه ترتب عليها عمليا عودة كل قادة المعارضة إلى السودان وصاروا يباشرون عملهم السياسي من داخل السودان. وثالثا، لأنها أيضا لم تنحصر داخل السودان وحده، بل ترتب عليها وعلى الجهود الليبية الأخرى مصالحة الأخوة في السودان والأخوة في أوغندا وقد تكفل الأخ القائد شخصيا بهذه المهمة وسافر من أجلها مرتين إلى أوغندا ومرتين إلى الخرطوم وقد تمت هذه المصالحة. وقد زار رئيس السودان أوغندا. وقد زار الرئيس الأوغندي الخرطوم. وعادت العلاقات الدبلوماسية. وصالحت ليبيا أيضا بين كل من إريتريا والسودان كذلك.

وبالنسبة للصومال، فقد عملنا الكثير منذ وقت مبكر. ودعونا كل الفصائل للاجتماع في ليبيا. وكان ذلك تمهيدا إيجابيا أدى إلى نجاح مؤتمر عرته وساعد في ذلك وفي

الأسبوع الماضي فقط سافر الرئيس الصومالي صلاد إلى ليبيا وقد تم الاتفاق بين البلدين خلال هذه الزيارة على ما يلي بشكل موجز بصورة مطلقة. في مجال الأسلحة الخفيفة والثقيلة تلتزم الحكومة الصومالية بنزع وتجميع الأسلحة من الميليشيات وتتولى الجماهيرية العظمى دفع قيمتها في حدود المبلغ المرصود لذلك. إذن نحن الآن نمول، كما سبق لنا أن مولنا جهودا مماثلة في بلدان أفريقية أخرى، ستجمع الحكومة هذه الأسلحة لتحرقها كما أحرقت حكومة سيراليون الأسلحة. وستمول ليبيا ذلك. وكذلك ستدفع ليبيا مرتبات رجال الشرطة والأمن وستتولى دفع المرتبات لمدة ثلاثة أشهر بقيمة ٧,٥ مليون دولار، بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان.

وهنالك مساعدات عينية تتمثل في عشرات السيارات من ليبيا على مختلف الأنواع. وكذلك هناك حُلل رسمية لرجال الشرطة وحُلل لرجال الجمارك والجيش. ونقدم أيضاً المساعدة على تشغيل محطة الكهرباء في مقديشيو، وذلك بتركيب مولدات بالعاصمة. ونشارك في شركة الصيد البحري التي أنشأناها مع جيبوتي لتصبح ثلاثية. وكذلك نقدم لهم المساعدة في القطاع الزراعي.

بالإضافة إلى ما تقدم فقد عملنا كذلك من أجل بوروندي، وحضرنا اجتماعات أروشا بناء على دعوة وجهت خصيصاً إلينا. وعملنا كذلك مع دول حوض نهر مانو، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما سوف يصلكم أننا جمعنا كل هؤلاء الإخوان واستجابوا لنا منذ وقت مبكر، واتفقوا على نصوص سوف تتضمنها الوثائق التي سأبعث بها إليكم. كذلك قمنا بعمل جاد بين أشقائنا في إريتريا وإثيوبيا. وساعدنا وتعاونا مع إخواننا في سيراليون، الذين زارنا رئيسهم مشكوراً ليقدم شكره لبلادنا، كما حضر أمين منظمة الوحدة الأفريقية الليبي مؤخراً إلى سيراليون لحضور الاحتفال الذي تم خلاله بدء المرحلة السلمية وحرق آثار المرحلة الماضية، بما في ذلك الأسلحة التي تم تجميعها، وساهمت ليبيا بجزء من قيمتها.

أما الإخوة في تشاد فقد كنا وافينا مجلسكم الموقر مؤخراً بأننا، بعد جهد استمر أكثر من سنة، تمكّنا واستجاب لنا إخواننا في تشاد، وحضر ممثلون عن الحكومة وممثلون عن المعارضة في الشمال، ووصلوا إلى ليبيا، حيث تم التوقيع على اتفاق سبق وأن أرسلناه رسمياً إلى المجلس. والآن قد تم نهائياً وقف إطلاق النار وعادت العملية السلمية. وتشرف ليبيا بموجب نصوص ذلك الاتفاق على تنفيذ تلك البنود.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يجهل المجلس ما قامت به ليبيا مرتين حقناً لدماء الأشقاء في أفريقيا الوسطى، وحتى لا يتطور ذلك الوضع ليشمل الإقليم برمته. ونحن سعداء بهذا العمل. وكان الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة قد اتصل بسعادة الأمين العام كوفي عنان مرتين هاتفياً خلال تلك الأحداث.

أودّ أن أقول إنه أخيراً عقدت في بلادي بحضور سعادة الأمين العام لاتحادنا، وبحضور ١٧ وزيراً أفريقياً، لجنة فض المنازعات في أفريقيا. وقد صدر بيان مهم جداً عن هذا الاجتماع، سوف تحيله إليكم بالتأكيد البعثة المختصة بهذا الأمر.

قلت هذا باختصار شديد لتبيان أن شغل ليبيا هو من قبيل الأعمال اليومية في هذا الصدد. وأود أن أقول إننا نطالب المجلس كأفارقة بما يلي:

أولاً، أفريقيا الفقيرة لا يمكنها تمويل مهمات قوات لحفظ السلام في مختلف أجزائها. فما نطلبه من المجلس هو أن يعاملوننا بالمثل، أي مثلما تمت معاملة جهات أخرى في قارات أخرى. وأفريقيا مستعدة لأن تؤمّن ما يمكنها، ولكن ينبغي أولاً أن تكون المظلة مظلة مجلس الأمن الدولي، وأن يكون التمويل من الأمم المتحدة التي نساهم فيها. إذ تطالَب ليبيا بسداد عدة ملايين لقوات حفظ السلام. طيب، فليتفضل مجلس الأمن بإدخال المناطق الأفريقية في هذا، ونحن مستعدون لأن نساهم. وبالمناسبة فإن ليبيا وحدها، فضلاً عن كل ما ذكرْت، قد أنفقت ٦٥ مليون دولار في السنوات الأخيرة فقط على عمليات حفظ السلام التي تقوم بها من خلال منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، ومباشرةً مع الأشقاء في أفريقيا. تقوم ليبيا وحدها بذلك. ونريد من مجلس الأمن أن يدعم المطالب التي يتم التقدم بها من المنظمات دون الإقليمية في القارة الأفريقية ومن الاتحاد الأفريقي، وأن يعاملنا معاملة الآخرين، دون ذكر الأمثلة لأننا تعرضنا لهذا الأمر سابقاً.

ثانياً، فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي، أذكر لفخامة الرئيس شافيز، رئيس فنزويلا ورئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، قبل أيام هذا الشهر عند تسلم بلاده رئاسة هذه المنظمة، أنه قال بأن ديون أمريكا الجنوبية كانت قبل عشر سنوات ٧٠٠ مليار، والآن بعد عشر سنوات سددت ٧٠٠ مليار وما زال عليها ٩٠٠ مليار. من غير المعقول حقيقة مسألة الديون هذه. كيف يمكن لقارة أن تسدد ٧٠٠ مليار، ثم بعد أن تسددها يكون عليها دين آخر أكبر من قيمة الدين الأصلي قدره ٩٠٠ مليار؟ هذه وصفة صندوق النقد الدولي ووصفات المصارف التجارية. إذن فإن أفريقيا إذا استمرت على هذا الوضع سوف لن يمكنها أن تسدد ديونها حتى لو ظلت تدفع قروناً وقروناً. ما نطلبه حقيقةً هو حقّ، إذ لا نطلب مساعدة أو منحة أو منّة من أحد، فما استُنْزف من خيرات أفريقيا

بلغ حد بيع أبنائها وشحنهم في السفن عبر البحار والمحيطات في يوم من الأيام، وغيروا اسم كونتا كونتي إلى أسماء أخرى لا نعرفها ولا تعرفها القارة الأفريقية قبل ذلك التاريخ. نريد منهم أن يكفّروا عن تلك السيّئات، وليدفعوا لأفريقيا نوعاً من التعويض عن مراحل الاستعمار المرير ونهب الثروات، أو على الأقل في مرحلة أولى أن يقوموا بإلغاء تلك الديون، كي تنهض أفريقيا ويمكنها أن تواجه هذا الوضع.

شكراً لكم يا سيدي الرئيس، وقد التزمت بما قلته، ولكني أود فقط أن أضيف أننا حتى في مجال الإيدز نتعاون نحن والأشقاء في نيجيريا والأشقاء في كوبا على العلاج، ونحن أفقر الدول، بينما دول أخرى تصنّع الدواء ولا تساهم، ونرجو منها أن تساهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لرئاسة المجلس.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أدرك القيود التي يخضع لها وقتنا يا سيدي الرئيس، ومن ثم سأحاول الاستجابة لطلبكم وسأحذف بعض أجزاء من البيان الذي أعددته.

ومن دواعي سرور وفدي يا سيدي أن يراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة للمجلس بشأن الحالة في أفريقيا. ونثني على موريشيوس لأخذها زمام المبادرة بعقد هذا الاجتماع ليناقش المجلس فيه هذا الموضوع الهام.

ويود وفدي أن يشكر نائبة الأمين العام على ملاحظاتها الرصينة المركزة والمفيدة التي تبرز الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل أفريقيا، خاصة فيما يتصل بحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك بالتعاون عن كثب مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا.

ونقدر إسهام الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عمارة عيسى، في هذه المناقشة. فقد أعطانا منظوراً للقارة الأفريقية كما تبدو من زاوية الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، لتكتمل به آراء الدول الأعضاء في تلك المنظمة ومنطلقاتها.

وأظن أن الجميع يتفقون مع تحليل الأمين العام للأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا الوارد في تقريره لعام ١٩٩٨ عن هذا الموضوع. وتشمل هذه الأسباب، في جملة أمور، المخلفات الموروثة عن الاستعمار، وعوامل داخلية من قبيل الصراع بين الطوائف العرقية، وضعف هياكل الدول ومؤسسات الحكم، والفقر والتخلف الاقتصادي، وعوامل خارجية من قبيل التنافس على النفوذ السياسي، ولا سيما خلال الحرب الباردة، والاستغلال الاقتصادي، اللذين نجمت عنهما حالة التهميش الراهنة المحفوفة بالمخاطر التي تجد البلدان الأفريقية نفسها فيها اليوم.

بيد أن جميع هذه التحليلات لأسباب الصراع في أفريقيا لا ينبغي أن تشكل عملية أكاديمية يلجأ إليها المجلس بين الحين والحين بديلاً عن القيام بعمل. بل أهم من ذلك أن يتصدى المجلس، والأمم المتحدة بصفة عامة، بشكل جدي ومنهجي لهذه الأسباب الجذرية بطرق إن لم تقض عليها مرة واحدة فعلى الأقل تخفض إلى أدنى حد إمكانية إشعالها نيران صراعات وقلاقل أخرى أطول أمداً في القارة الأفريقية.

وقد شدد العديد من المتكلمين على أهمية دور مجلس الأمن ومسؤوليته عن التصدي للصراعات الأفريقية. وماليزيا أيضا تود أن تشدد على هذه النقطة المهمة. فالمجلس، في وفائه بمسؤولياته التي كلفه بها الميثاق، يجب أن يكون في طليعة الجهود الدولية المبذولة لإدارة وحسم مختلف الصراعات في القارة الأفريقية، وذلك من خلال بعثاته لحفظ السلام التي أصبحت اليوم تتضمن مكونات بالغة الأهمية مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

أما وقد كنت على ارتباط وثيق بمبادرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أثناء رئاسة ماليزيا لمجلس الأمن، فإننا أشاطر نائبة الأمين العام القلق الذي أعربت عنه البارحة حيال الضعف المستمر الذي يشوب هذه العملية وبالذات فيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين. فنجاح كل مكون من مكونات هذه العملية أمر لا يمكن الاستغناء عنه إذا أردنا أن نضمن عدم تجدد الصراعات. وفي الوقت ذاته، يتعين على الهيئات والوكالات المعنية الأخرى في الأمم المتحدة أن تشارك مشاركة كاملة في عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، التي نعتبر نجاحها حيوي الأهمية بالنسبة لمسيرة السلام ككل.

وقد أشار كل من السيد عيسى والسيدة فريشيت إلى الروابط المؤسسية القائمة، وآليات التعاون والتنسيق، بين المنظمتين، مثل المشاورات المنتظمة الرفيعة المستوى الجارية بين المسؤولين في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى الاتصالات والحوارات المهمة الأخرى على المستويات الوظيفية. ووجود مكاتب الأمم المتحدة في عدد من مناطق التوتر في أفريقيا — مثل غرب أفريقيا، والبعثات الميدانية التي يقوم بها ممثلو الأمين العام وغيرهم من مسؤولي الأمم المتحدة، كلها تسهم أيضا في تعزيز فعالية التعاون والتنسيق بين المنظمتين.

ونحن نشجع هذه الأنشطة، ونحث على زيادة تعزيزها وإعطائها الدعم اللازم لضمان أن يكون كل من عمل الأمم المتحدة وعمل منظمة الوحدة الأفريقية مكملا للآخر، وأن تقدر كل منهما دور الأخرى ومسؤولياتها تمام التقدير. وبقدر ما لا يجوز للأمم المتحدة أن تنفض أيديها من الصراعات الإقليمية، فلا يجوز لها أيضا أن تتجاهل الإسهامات الملموسة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة هذه الصراعات أو حلها. ويحدونا الأمل في أن يتسنى زيادة تعزيز هذه الشراكة التي لا غنى عنها.

وفي إطار مجلس الأمن، يؤيد وفد بلادي بشدة الممارسة المتمثلة في إيفاد بعثات من المجلس إلى مناطق الصراعات، لا لتكملة الجهود التي تضطلع بها الأمانة العامة فحسب، وإنما أيضا، وهو الأهم، لتمكين أعضاء المجلس من أن يتفهموا على نحو أفضل الحالة في الميدان وتعقدات المشاكل التي يعالجونها. ونود أيضا أن نكرر الاقتراح الذي سبق أن قدمناه أثناء عضويتنا في المجلس، بزيادة تواتر التبادلات غير الرسمية لوجهات النظر بين أعضاء المجلس والأمين العام ومعاونيه، بشأن القضايا الحساسة التي يتناولها المجلس، ومن بينها – بالطبع – القضايا الأفريقية، بعيدا عن أضواء الدعاية. وفكرة قيام مجلس الأمن بإنشاء فريق عامل معني بالقضايا الأفريقية، وإن لم تكن مطابقة لاقتراحنا تماما، نعتبرها أيضا اقتراحا يستحق الثناء وينبغي تأييده.

واسترعى العديد من المتكلمين الانتباه إلى المبادرة المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا، والنجاح المتواضع الذي حققته. وسلطوا الضوء بصفة خاصة على الخطوات التي سبق اتخاذها في أفريقيا لإنشاء مؤسسات وآليات لمنع نشوب الصراع وإدارة الصراع، وذكروا أنهم يتطلعون إلى المساندة القوية من الأمم المتحدة، وإلى إقامة شراكة معها ومع سائر أعضاء المجتمع الدولي ومنظمات كل منهما.

ومن واجبنا أن نحيي وندعم بقوة هذه الجهود التي ما فتئت تبذل في أفريقيا رغم القيود الكثيرة التي تواجهها. وبقدر ما تعترف الدول الأفريقية ذاتها بمسؤولياتها في التصدي للقضايا الأفريقية، بما في ذلك إدارة صراعاتها، يتعين على سائر أعضاء المجتمع الدولي أن يبذلوا كل ما في وسعهم لدعم هذه الجهود، لأن انعدام الأمن وعدم الاستقرار في أفريقيا يؤثران بشكل مباشر أو غير مباشر على المجتمع العالمي بأسره. وفي العالم المترابط الذي نعيش فيه، فإن النداء الذي توجهه أفريقيا لا يتعين الإصغاء إليه فحسب، بل يتعين أيضا أن يلقى استجابة بناءة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية التي يخصها دور يجب أن تؤديه في مساعدة أفريقيا على إيجاد حلول لمشاكلها، ومن بينها مجموعة الثمانية ذات النفوذ.

ولا يخفى على أحد منا نوع المشاكل الموجودة أساسا في أفريقيا، وما الذي يتعين القيام به، وأين تكمن المسؤوليات. والمهم هنا هو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متابعة أكثر جدية من جانب جميع المعنيين، بما في ذلك مجلس الأمن وأعضاء المجتمع الدولي، لمساعدة أفريقيا على التصدي للمشاكل التي تحيق بها. ولا سبيل إلى ذلك إلا بالإرادة السياسية التي يبديها أعضاء المجلس على اتخاذ جميع التدابير اللازمة ومتابعتها. وهذه الإرادة السياسية على العمل والتعامل مع حالات الصراع، ينبغي إبداؤها بطريقة نزيهة ومتكافئة، بغض النظر عن المكان الذي تحدث فيه هذه الصراعات، سواء كان أفريقيا أو أي مكان آخر. وما لم تتوافر الإرادة على التصرف الحاسم، ستكون هناك مخاطرة حقيقية بحدوث جمود وتردد وشلل في مجلس الأمن.

وهذا ليس من شأنه إلا زيادة الشكوك والسخرية حول قدرة المجلس على التعامل بشكل جاد مع القضايا الأفريقية. لذا، فعند معالجة مسائل خطيرة مثل السلام والأمن، يتعين على أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمون الذين بوسعهم أن يعرقلوا أي توافق في الآراء، أن يطرحوا جانبا المصالح السياسية الضيقة خدمة لمصالح المجتمع الدولي الأوسع. وهنا يكمن التحدي الحقيقي الذي سيواجهه المجلس في الشهور والسنين المقبلة، بينما يواصل التصدي لمشاكل أفريقيا، إلى جانب المشاكل الأخرى المدرجة في جدول أعماله.

والإرادة السياسية داخل مجلس الأمن يجب بطبيعة الحال أن يقابلها استعداد من جانب الدول الأفريقية لأن تتعامل بجدية مع المشاكل التي تحيق بها، أي أن ترتب شؤونها الداخلية. وقد أعجبتنا الخطوات التدريجية والملموسة في الوقت نفسه، التي اتخذتها أفريقيا بالفعل لبلوغ هذه الغاية. وعلى المجتمع الدولي أن يؤدي دوره في دعم كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وأفريقيا، بالطرق التي تكفل فعاليتها ونجاحها، إما من خلال استعداد للمساهمة بقوات، أو بتقديم الدعم المالي والمادي، إضافة إلى الدعم السياسي.

هذه هي التحديات التي تواجهنا جميعا — أعضاء المجلس، وأمانة الأمم المتحدة وأمانة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأخرى دون الإقليمية في أفريقيا، ونحن أيضا أعضاء المجتمع الدولي، وكل منا له مصلحة حيوية في أن يسود السلام والأمن والازدهار في أفريقيا. ونتطلع إلى المناقشة الكاملة التي سيجريها المجلس بشأن أفريقيا في تموز/ يوليه أثناء

رئاسة المملكة المتحدة، وفي الدورات المقبلة. وأملنا أن تكون المناقشات القادمة ذات وجهة عملية، وأن تهتدي بالمواضيع المهمة التي أحطنا بها في اجتماع المجلس هذا.

إن الحالة في أفريقيا تتطلب ما هو أكثر من التعبيرات الصاخبة عن التأييد والتضامن. وعلينا أن نتجاوز التشدق بالكلام – على حد قول أحد السفراء الأفارقة بالأمس. إن الرسالة التي توجهها إلينا أفريقيا واضحة ولا لبس فيها. والإحساس بنفاد الصبر أصبح ملموسا، كما سمعنا اليوم من بعض المتكلمين الأفارقة. وشعوب أفريقيا تتوقع أن تكون أفعالنا على مستوى كلماتنا. وعلينا ألا نخذلها. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، نشكركم على إشراب هذه المناقشة المتعلقة بالحالة في أفريقيا، بإحساس بوحدة القصد والاستعجال. وماليزيا، كعهدها، ستؤدي دورها في هذه العملية بقدر ما تسمح به إمكاناتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جالانغو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة التي سنحت لي لمخاطبة المجلس بشأن مسألة مهمة مثل الحالة في أفريقيا.

السيد الوزير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بتهنئة قلبية إلى موريشيوس بمناسبة توليها رئاسة المجلس، كما أرحب بوجودكم بيننا. وأتوجه بالتهانئ أيضا الى أعضاء المجلس الجدد، وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عمارة عيسى، وبالبيان المهم للغاية الذي أدلى به أمام المجلس يوم أمس.

يلاحظ وفد بلادي، مع عظيم التقدير، أنه منذ تولي موريشيوس الرئاسة، كرس لأفريقيا مزيد من الاهتمام، ومن المأمول فيه أن يساعد اجتماع اليوم كثيرا في إعادة تركيز الانتباه على القارة الأفريقية بهدف تحقيق نتائج ملموسة.

وستركز هذه الجلسة دونما شك على الإنجازات التي تحققت في مجال تحسين حالة السلم والأمن في سيراليون. وقد اضطلعت الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لها بمهمة تستحق الإشادة في سيراليون، وإننا نتطلع إلى إجراء الانتخابات المخطط لها في سيراليون. ولا يفوتنا أن نشيد بفريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي القوة الإقليمية التي كانت أول من استجاب للاستغاثة. وأنقذ عملها العديد من الأرواح.

وثانيا، وقف القتال بين إثيوبيا وإريتريا قصة نجاح أخرى. والتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في مدينة الجزائر، ثم نشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وضعا نهاية لأعمال القتال بين الجارين. ونأمل أن تتم تسوية مسألة الحدود قريبا.

ومن جهة أخرى، ما زلنا نواجه العديد من المشاكل والمآزق وأوجه القصور في العديد من البلدان، مثل أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال.

ومع ذلك، فإن هذه الجلسة دليل على التزام مجلس الأمن والأمم المتحدة وعضويتها بأكملها بالسعي إلى تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وهذه الجلسة فرصة لتقييم فعالية وكفاية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد كلف إعلان الألفية العالم بمسؤولية إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا. وبعد مضي عام وأربعة أشهر على ذلك التاريخ، يمكن للقارة الأفريقية أن تقول بجرأة إن الأهداف والأطر الزمنية المحددة في الإعلان لمعالجة المشاكل الملحة – مثل وباء الإيدز والأمراض الأخرى، والحد من الفقر، وعبء الديون المتصل بالأمر، ومشكلة الأسلحة الصغيرة – كلها تبدو كحلم. وإذ ننظر إلى هذه القائمة من المشاكل، نجد أن الأمر الثابت الوحيد فيما يتعلق بها هو أنها ظلت تزداد سوءا. فما الذي حدث للوعد بالتركيز الخاص على أفريقيا؟

ولذلك، سيدي الرئيس، فإن وفد بلدي، يشكركم من جديد على إثارة الاهتمام بأفريقيا في هذه المناقشة الهامة للغاية. واسمحوا لي أن أشير، مع ذلك، إلى أن يوما واحدا قصيرا للغاية لإعطاء هذه المسائل الكبيرة والمتنوعة حقها. وينبغي إيجاد مزيد من الوقت لإعطاء أفريقيا ما تستحقه من الاهتمام.

ولذلك فإننا نرحب باقتراح موريشيوس لإنشاء فريق عامل لتنسيق العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة لتنفيذ القرارات والبرامج الهامة. وبالمثل، هناك

حاجة إلى قيام علاقات عمل أوثق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا أردنا إحراز تقدم في معالجة المشاكل المختلفة التي تواجه القارة الأفريقية، لأنه لا يوجد فصل في الواقع بين الأمن والجوانب الاقتصادية لهذه المشكلات، فهي تمثل وجهين لعملة واحدة.

وفي نفس السياق، فإن إعلان المملكة المتحدة بأنها ستستخدم فترة رئاستها لمجلس الأمن في تموز/يوليه لإعطاء زخم جديد لعملية التركيز على أفريقيا، مبادرة جاءت في وقتها المناسب ونرحب بها. وفي نفس الوقت علينا أن نبقي على الزخم التي تحدثه هذه الجلسة.

ونظرا لضيق الوقت، أود أن أركز بإيجاز على جوانب هامة ثلاثة، ألا وهي: الحالة في الصومال، ومحادثات السلام في السودان، وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فيما يتعلق بالصومال، أود أن أبلغ مجلس الأمن أنه في اجتماع عقد في مدينة نيروبي في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قامت الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال بالتوقيع على اتفاقات مع المؤتمر الصومالي الموحد/تحالف إنقاذ الصومال، والمجلس الصومالي للمصالحة والتعمير، والتحالف الوطني الصومالي. وتعهدت الأطراف بإنشاء حكومة تشمل الجميع في مقديشو، بتقاسم منصف بين العشائر الصومالية. واتفقت أيضا بعد إنشاء هذه الحكومة على الشروع في برنامج لنزع السلاح وإعادة التأهيل والإدماج برعاية الأمم المتحدة. واتفقت على نبذ العنف، وأخيرا، تسوية النزاعات عن طريق الحوار.

وقد أبلغ فخامة الرئيس الكيني دانيال أرب موي التطور الإيجابي المذكور أعلاه لمؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في الخرطوم في أوائل هذا الشهر. وقرر مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية عقد مؤتمر بشأن الصومال لتحقيق المصالحة في نيروبي في غضون شهرين برئاسة الرئيس موي، كمنسق لدول الخط الأمامي — وهي كينيا وإثيوبيا وجيبوتي. وأود أن أعلن أن اجتماعا لوزراء خارجية الهيئة الحكومية سيعقد في نيروبي في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

ومما يشجعنا أن عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية في الصومال تكتسب زخما وتبنى على أساس عملية عرتة. وكينيا ممتنة للزيارة التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى الصومال ولكون المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا، السفير محمد سحنون، ما زال يعمل بنشاط لحل مشكلة الصومال. وبدعم من منظمة الوحدة الأفريقية وبدعم دولي، وبتعاون الشركاء يجري بعث رسالة واضحة عن حسن النية إلى الصوماليين أنفسهم، تحثهم على ترتيب دارهم.

لقد قاد الرئيس موي طوال عام ٢٠٠١، بوصفه رئيسا للجنة المعنية بالسودان والتابعة للهيئة الحكومية، عددا من المبادرات الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام. ومن الاجتماعات ذات الأهمية البالغة كان مؤتمر قمة اللجنة المعنية بالسودان التابعة للهيئة الحكومية الدولية للتنمية، المعقود في مدينة نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠١ والذي حضره رؤساء السودان، وأوغندا، وجيبوتي، وإثيوبيا، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأكد الاجتماع من جديد الالتزام بعملية السلام في السودان على أساس إعلان المبادئ. وأشاد الاجتماع أيضا بالمجتمع الدولي وخاصة بمحفل شركاء الهيئة الحكومية لاستمرار الدعم الدبلوماسي والمالي، وبشكل خاص دعم الأمانة في نيروبي.

وفي أعقاب مؤتمر قمة الهيئة الحكومية التاسع، بدأت مشاورات لدمج مبادرة مصر وليبيا بشأن السودان مع مبادرة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية. وقد استمعتُ بعناية تامة إلى البيان الذي أدلى به زميلي، سفير ليبيا، ونأمل أن تجمع كل هذه المبادرات وألا تجري بالتوازي.

وفي حين أن الأمانة المعنية بالسلام في السودان تواصل استكشاف وتسهيل الاتصالات والاتفاقات، عيَّن الرئيس موي في نهاية كانون الأول/ديسمبر مبعوثا خاصا إلى السودان. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير سلَّم المبعوث الخاص رسالة إلى الرئيس المصري مبارك بشأن دمج المبادرتين. وكان الرد إيجابيا للغاية. والجهود المشتركة التي نضطلع بها جميعنا لا بد أن تؤتي ثمارها قريبا.

وتجري مشاورات نشطة لإجراء مفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ولا شك لدينا في أن الجهود التي بذلها القادة الإقليميون والدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لا بد أن تتمخض عنها نتائج طيبة قريبا لإنهاء السنوات العديدة من الصراع والفقدان الكبير للأرواح والممتلكات في السودان.

ومرة أخرى تعرب حكومة كينيا عن تقديرها الكبير لدعم منظمة الوحدة الأفريقية، والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، والمجتمع الدولي.

وعلى الصعيد الأوسع، فإن كينيا فخورة بأن يكون أبناؤها وبناتها منتشرين في العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وأوروبا وآسيا وستواصل أداء واجباتها تجاه تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدائمين في كل مكان.

وفيما يتعلق بموضوع تطبيق برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، يعتقد وفدي أن هذا البرنامج يتضمن توصيات يمكن أن يكون لها نتائج إيجابية بعيدة الأثر، فإذا ما طبقت، فإنها ستخفف من حدة الصراعات المزمنة الحالية في منطقة البحيرات الكبرى وفي القرن الأفريقي، مع ذلك، وكما في حالة إعلان الألفية، لم تتكشف مع مرور الوقت أي دفعة جادة للتنفيذ. وإن مسألة السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا تكمن في صميم مستقبل القارة؛ وبدونها، فإن مستقبل الأفارقة يبدو قائما. وفي الماضي، عقدت الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، العديد من الجلسات التي انبثقت عنها توصيات جيدة للغاية. وقد حان الوقت لأن تترجم برامج العمل هذه إلى نتائج ملموسة.

إن الركود يعض العالم بأنيابه، والهوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. وفي حزيران/يونيه الماضي، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية بشأن مرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وفي الأسبوع الماضي سعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية جاهدة في محاولتها للتصدي لمسألة الديون الخطيرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والحد من الفقر والتدابير والأهداف التي تحددت في إعلان الألفية. وعلاوة على كل ذلك، فهناك التهديد للسلام والأمن والنظام الدوليين، والذي يرتبط ارتباطا مباشرا بوضع الفقراء. ومع ذلك، علينا أن نترجم كل هذه الإعلانات والوعود إلى أعمال تحقق نتائج إيجابية.

وأخيرا، فإن منظمة الوحدة الأفريقية تمر بمرحلة انتقال إلى الاتحاد الأفريقي وتتجه نحو تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وهذا يوفر فرصة مناسبة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة للدخول في شراكة جديدة مع أفريقيا في كافة الميادين، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على القارة، والبشرية تطالب بتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل أوغندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، نيابة عن وفدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود كذلك أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لمالي، على قيادته للمجلس أثناء رئاسته في الشهر الماضي ونود أن نهنئ أعضاء مجلس الأمن الجدد وأن نرحب بهم، واثنان منهم من أفريقيا، وهما الكاميرون وغينيا.

يعلق وفدي أهمية كبيرة على موضوع جلسة اليوم، أي الحالة في أفريقيا. وسرنا بشكل خاص أن نراكم، معالي الوزير، تترأسون الجلسة شخصيا. وهذا يبرهن على الأهمية التي تعلق على هذا الموضوع. ومن الأمور ذات الأهمية، أن الشواغل القارية لأفريقيا ما زالت تبرز في مطلع العام وفي مستهل الألفية الجديدة حتى لا يهدر الزخم من أجل إيجاد الحلول.

ويعرب وفدي عن امتنانه وتقديره للأمين العام، السيد كوفي عنان، على التزامه الشخصي بلا كلل ودعمه للقضايا الأفريقية وللنهوض برفاهية أفريقيا. ويسرنا أن نرى معالي السيد عيسى عمارة، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، يشارك في هذه الجلسة.

إن هذا الحوار بين أعضاء مجلس الأمن والوزراء الأفارقة بشأن القضايا التي تهم أفريقيا هو حوار نرحب به لأنه يبرهن على استعداد كل من الجانبين للسعي إلى إيجاد حلول، بصرف النظر عن مدى صعوبة ذلك والجهد الذي يقتضيه. وهذا أمر يبعث على التفاؤل لأنه يصب في صميم عمل مجلس الأمن: السعي لتحقيق السلم والأمن.

وما زالت أفريقيا تواجه الكثير من المشاكل، لعل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا والصراعات هي أكثرها تدميرا. وثمة مشاكل أخرى منها أوجه النقص في مجال التعليم، ومشكلة الديون، والاختلالات التجارية، واستمرار الفقر المدقع، والفجوة الرقمية، وضعف الهياكل الأساسية الأفريقية وعدم توفر التكنولوجيات المناسبة. ولئن كانت القائمة طويلة، إلا أن الوقت ليس كذلك، ولذا، سوف أقصر هذه المداخلة على المسائل المتعلقة بالتجارة، والوحدة الإقليمية والصراعات.

خطوات الوحدة في أفريقيا تمضي بخطى وئيدة. وفي منطقة البحيرات الكبرى، تحركت الدول الشريكة، أوغندا وكينيا وتنزانيا، بسرعة لإنشاء جماعة دول شرق أفريقيا. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن أوغندا تقف في طليعة القوى الداعية إلى الوحدة الإقليمية والتكامل الإقليمي من كل جوانبهما. وقد افتتح فخامة الرئيس يويري موسيفيني في كمبالا مؤخرا جمعية شرق أفريقيا؛ كما شكلت محكمة الاستئناف لشرق أفريقيا، ينتمي قضاتها إلى البلدان الثلاثة. ويجري إزالة الحواجز التجارية، وهناك انسجام مطلق بين الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بقضية التجارة، يعتقد وفدي أن أفريقيا بحاجة إلى أن تكون واضحة بشأن ما تريده. ونحن الأفارقة، علينا أن نقرر ما إذا كانت قارتنا يجب أن تبقى متخلفة، ومتأخرة صناعيا، وتركز فقط على زراعة الكفاف وتصدير النذر اليسير من المواد الخام. والتحدي الذي تواجهه أفريقيا يتمثل في أن تتخذ خطوات جريئة وتتجه إلى التصنيع. والكثير من البلدان الأفريقية أكبر سواء من حيث المساحة أو السكان من بلدان أوروبية، لكن تلك البلدان الأفريقية تعيش في فقر لأنها لم تتحول إلى التصنيع. والصراعات من بين المشاكل التي عرقلت سبيل التقدم، لذا يجب إيقافها.

ومع ذلك، فمن المهم أن نؤكد على أن كثيرا من البلدان الأفريقية تنعم بالسلام. وهكذا، فإن أفريقيا قد أزالت بعض العراقيل أمام الاستثمار، وأنشأت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي نأمل أن تكون وسيلة لإقامة علاقة جديدة بين أفريقيا والعالم. ومن خلال عملية الدمج هذه، ستواصل أفريقيا تحسين هياكلها الأساسية والإطار الاقتصادي الكلي. وستؤدي الوحدة الإقليمية في نهاية المطاف إلى تخطي البلقنة المفرطة لـ ٥٣ دولة أفريقية، من خلال التكتلات الاقتصادية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة دول شرق أفريقيا ذاتها.

والأمر الذي لا نسمع عنه بصفة عامة – وبالتأكيد ليس بصوت عال – هي الإصلاحات الهامة بنفس المقدار التي تلزم في البلدان المتقدمة النمو لضمان أن تتسق سياساتها الاقتصادية الداخلية تماما مع قدرتها على مساعدة أفريقيا كيما تساعد نفسها بالتصدير إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، من خلال تيسير الوصول إلى أسواق تلك البلدان. وهذا لا يشير فحسب إلى الوصول إلى الأسواق وإنما أيضا إلى قضية الدعم المقدم للمنتجين المحليين في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما دعم الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو.

وذلك الوضع يعني أنه مهما فتحت أوغندا، على سبيل المثال، اقتصادها أمام قوى العولمة، فلن يكون أمام المزارعين المساكين في أوغندا – وأفريقيا – سبيل للخروج من دائرة الفقر لأنه لا يوجد عالميا ميدان متكافئ للإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية. وهذا ينسحب على كل أفريقيا، وأيضا على كل البلدان النامية.

لذا، فإننا ندعو إلى إنهاء كل الحماية، خاصة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولهذا السبب، ترحب أفريقيا بمبادرة قانون النمو الأفريقي والفرص؛ وكما ذكر الرئيس موسيفيني في خطابه إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو الأخرى أن تحاكي الولايات المتحدة في هذا المجال، وأن تساعد البلدان الأفريقية على التجارة وفق شروط المساواة.

وفيما يتعلق بالصراع، سبق لي أن أشرت، أن هناك مناطق عديدة من القارة تنعم بالسلام. وحيثما توجد الصراعات، تبذل الجهود لحلها. وللنجاح في هذا المسعى، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر فعالية، على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ينبغي له أن يعجل بالتنفيذ الكامل للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتسير عملية السلام في بوروندي في طريقها المرسوم، بفضل تصميم جميع الأطراف برئاسة الرئيس موسويني وتيسير الرئيس مانديلا. ونحث مجلس الأمن على تقديم

المساعدة إلى المسار الثاني لعملية السلام والمصالحة في أروشا بإشراف الرئيس بونغو ونائب الرئيس زوما، حتى يتسنى لهما جلب فئات المتمردين المتبقية إلى عملية السلام.

أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن مجلس الأمن منهمك بها بالفعل، وتعتقد أوغندا بأن اتفاق لوساكا يتضمن حلولا للمشاكل التي ووجهت. بيد أن أوغندا متلهفة لرؤية مجلس الأمن يواصل العمل مع زعماء المنطقة لإطلاق الحوار بين الأطراف الكونغولية من عقاله والتعجيل بعملية نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج.

ونظرا لضيق الوقت، سأختصر بياني . وتبين هذه الجلسة لمجلس الأمن الاهتمام المستمر الذي يوليه المجتمع الدولي لأفريقيا. ولذلك، يناشد وفدي المجلس والمجتمع الدولي أن يبقيا المسألة قيد النظر، لأن أفريقيا لا تزال تحتاج إلى مساعدة للتغلب على مشاكلها العديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الذي سيدلي ببضع ملاحظات.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): لقد كانت المناقشة التي شاركنا فيها منذ البارحة مفيدة للغاية. وبوجه عام، يمكن أن نتعرف على أربعة أنواع من البيانات. في الفئة الأولى، كان هناك بيانات عامة بشأن الحالة في أفريقيا – التي تتصل بالقارة ككل أو بمناطق محددة، مثل شرق أفريقيا أو المنطقة التي تغطيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو منطقة اتحاد نهر مانو. وبالإضافة إلى تلك الفئة من البيانات كانت هناك مجموعة أخرى من البيانات التي تتصل أساسا بالسياسات الوطنية فيما يتعلق بأفريقيا. وهناك فئة ثالثة تتصل بالإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في أفريقيا. وأخيرا، كان هناك فئة رابعة من البيانات التي تتضمن اقتراحات بمبادرات لإجراءات يتخذها مجلس الأمن في المستقبل.

وإني على ثقة في هذه الساعة المتأخرة، أن المجلس سيتفهم أنه سيتعذر علي أن أحاول إيجاز جميع هذه الفئات. ولهذا السبب، سوف أقتصر على النتائج الواردة في المقترحات المحددة لتحسين الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في أفريقيا بما ينسجم مع المبادئ التوجيهية التي قدمها وفدكم يا سيادة الرئيس سلفا.

وبوسع المرء أن ينظر إلى هذه النتائج من ثلاثة منظورات مختلفة: السياسي والمؤسسي والتنفيذي. وفيما يتعلق بالبعد السياسي، تتمثل النتيجة الأولى التي يمكن أن تستخلص في الاتفاق الإجماعي الذي برز والذي يدعو إلى التعجيل بتنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في إعلان الألفية المتعلقة بأفريقيا. ثانيا، لقد اقتُرح أن يضطلع مجلس الأمن بدور يستند بدرجة أكبر إلى الفعل بدلا من رد الفعل فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن في أفريقيا – وخاصة أن يتعهد بالتزام صارم وفي الوقت المناسب، دون انتقائية وبالاستناد إلى ولايات تنص على قوات وموارد بما يتفق والواقع وعلى غرار الإجراءات التي يتخذها المجلس في أي مكان آخر. ثالثا، لقد أشير إلى أنه يجب الاستعاضة عن الثقافة الحالية والسياسة القائمة على رد الفعل بسياسة تقوم على منع الصراعات. رابعا، لقد اقتُرح أن يعتمد مجلس الأمن نهجا شاملا ومتكاملا في معالجة مسائل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا ووضعه موضع التنفيذ.

خامسا، لقد اقتُرح – مرة أخرى على الصعيد السياسي – أن يقوم مجلس الأمن بتعزيز الطابع المتعدد التخصصات لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها في أفريقيا. سادسا، لقد طُلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقديم دعم فعال لتطبيق إعلان باماكو والوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأخيرا، برزت على الصعيد السياسي وكذلك على الصعيد الاقتصادي أغلبية واضحة تطلب الدعم من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا – وهي آخر مبادرة، أطلقها الأفارقة أنفسهم، والتي أعربت مجموعة السبعة بالفعل عن استعدادها لدعمها. هذه هي النتائج الرئيسية على الصعيد السياسي.

وأنتقل الآن إلى الجوانب المؤسسية، والتوصية الأولى التي أود أن أشير إليها تتصل بالطلب الذي قُدم من أجل تعزيز إطار التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد المؤسسي. ثانيا، كانت هناك دعوة إلى إنشاء إطار للتعاون الاستشاري بين مجلس الأمن والجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها وبين مجلس الأمن والأجهزة التي توجد داخل المنظمات دون الإقليمية. ثالثا، لقد اقتُرح إنشاء مركز للتنسيق من أجل تنسيق الأنشطة المتعددة القطاعات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا. رابعا، لقد اقتُرح تعزيز علاقات التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بمشاكل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وأخيرا، على الصعيد المؤسسي، أوصي بتعزيز منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون

الإقليمية، وخاصة آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها وتزويدها بالدعم المؤسسي والمالي والمادي.

وبعد التوصيات السياسية والمؤسسية، هناك أخيرا التوصيات ذات الطابع التنفيذي. وأود هنا أن أردد صدى الذين قالوا إن الوقت قد حان للعمل. وتتمثل التوصية الأولى في التنفيذ العاجل للإعلانات والقرارات التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن في الجلسات السابقة بشأن التعاون التنفيذي بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما في الجلسة التي عقدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ومؤتمر القمة الذي عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

والتوصية التنفيذية الثانية هي أن يقوم مجلس الأمن بإنشاء فريق عامل معني بأفريقيا يعهد إليه بولاية واضحة ذات منحى عملي.

وتتمثل التوصية الثالثة في أن يقوم مجلس الأمن بمزيد من الزيارات على الأرض بصدد عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

والتوصية الرابعة هي إنشاء آلية دائمة لمتابعة تطبيق الجزاءات التي يعتمدها مجلس الأمن.

ويأتي في الترتيب الخامس، كملحق بالتوصية السابقة، الرغبة التي تم الإعراب عنها في أن تكون الجزاءات المعتمدة موجهة إلى أهدافها وفعالة وأن تحترم مع ذلك الرفاه المادي والاجتماعي للسكان المدنيين. وفي هذا الصدد، تم الإعراب عن الرغبة في أن يقوم مجلس الأمن بالانتهاء من استعراض الجزاءات الذي يقوم به وآثارها الجانبية.

والتوصية السادسة، على الصعيد التنفيذي، تتعلق بتنفيذ آلية للتعاون الهيكلي بين لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية، عملا بإعلان الجزائر المتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته.

وسابعا، كانت هناك رغبة في تحسين تنسيق جهود ومبادرات السلام في أفريقيا، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو مع منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات دون الإقليمية، والبلدان كل على انفراد.

وفي الترتيب الثامن، على الصعيد التنفيذي، أشير إلى أنه لم يكن هناك تمويل كاف لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة الإدماج وإعادة الإدخال والإعمار، وقد اقترح تقديم قدر أكبر بكثير من الموارد على أساس مستقر وقابل للاستمرار إلى تلك العمليات لتفادي ظاهرة ليبريا وغينيا – بيساو.

وفي المقام التاسع، على الصعيد التنفيذي، اقتُرح تحويل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا إلى أداة تنفيذية لتطبيق نهج إقليمي متكامل في التصدي لتطبيق ثلاثي السلام والأمن والتنمية.

وأخيرا، على الصعيد التنفيذي، تقرر الترحيب بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فريق استشاري معني بالبلدان الخارجة من الصراع.

ويمثل ما سبق محاولة حرة وغير رسمية تماما لتلخيص النتائج السياسية والمؤسسية والتنفيذية الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فال على ما اتسمت به خلاصته من جودة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية للإدلاء ببضع ملاحظات موجزة.

السيد عيسى (تكلم بالفرنسية): أود في الختام، أن أكتفي بتوجيه الشكر الخالص إليكم يا سيادة الرئيس على مبادرتكم الجديرة بالثناء باختتام ولايتكم لهذا الشهر بمعالجة المسائل الأفريقية. وأود أن أعرب عن الارتياح، لأن هذه الجلسة قد أتاحت لنا جميعا توجيه الانتباه إلى المسائل الأفريقية. واعتقد أن آسيا وأمريكا اللاتينية وجميع القارات قد أصبح لديها بفضل هذه المناقشات التي جرت اليوم، فهم أفضل للمشاكل الأفريقية.

وعندما أعود إلى أديس أبابا، ستتاح لي الفرصة لعقد دورة لجولجلة الأفكار بشأن النتائج التي أسفر عنها هذا الاجتماع. ولقد تعلمنا الكثير، ويسرني أن أعلم أن العديد من البلدان أصبحت تفهم مشاكلنا الآن. إن هذا أمر مطمئن.

والرسالة التي أود أن يخرج بها أعضاء المجلس من هذه الجلسة هي أن أفريقيا قارة راشدة. وتعلم أفريقيا مشاكلها وكيفية حلها؛ وهي تحتاج إلى الوسائل الكفيلة بذلك. أثناء عصر الحرب الباردة، ذكر أحد رجال الدولة العظام أن من يسيطر على أفريقيا يسيطر على العالم. إلا أن بإمكاني أن أقول اليوم إنه إذا أمكن لنا التوصل إلى حل لمشاكل أفريقيا، فإننا سنتوصل إلى حل مشاكل العالم. فهناك صلة بين جميع الصراعات في العالم اليوم. واعتقد أن المجلس يكرس ٦٠ في المائة من أنشطته لأفريقيا، وإذا تمكنا من حل مشاكل أفريقيا، فإني اعتقد بأن بإمكان المجلس أن يتنفس الصعداء أيضا. هذا هو سبب اعتقادي بأن جميع الدول الأخرى تدرك أن رؤساء الدول الأفريقية قد قرروا اليوم أن يتولوا بأنفسهم حل المشكلة.

صحيح أنه عندما نلقي نظرة فاحصة على أفريقيا اليوم نجد أن هناك أسبابا للقلق. وتدل الإحصاءات على أنه لتخفيف حدة الفقر إلى النصف، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تحقيق معدل للنمو يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة. إلا أن المجلس يعلم أن معدل النمو هو ٣ أو ٤ أو ٥ في المائة، في حين أن معدل نمو السكان هو ٤ في المائة. ولذلك، فإن الاحتمالات قاتمة حقا. وهذا السبب يوضح أن قيامنا بالربط بين مسائل السلام ومسائل التنمية يثبت فهمنا أن أفضل طريقة لحل المشكلة هو في حل مشكلة التنمية.

ويعتبر الاتحاد الأفريقي ثمرة التفكير الذي ما فتئ يتطور لبعض الوقت وأصبح الآن واقعا ملموسا بصدور إعلان سرت. ولذلك فإننا سنذهب إلى جنوب أفريقيا مع إنشاء الاتحاد الأفريقي. وهذا بالنسبة لي من دواعي الأمل الكبير.

لقد عرفت أوروبا حروبا هائلة: حرب المائة عام، وحرب الثلاثين عاما والحربان العالميتان، واليوم تعمل جميع هذه الدول معا في الاتحاد الأوروبي. وأظن أن مستقبل أفريقيا سيمضي أيضا على غرار ذلك، حيث يمكننا غدا، بإنشاء سد إنغا في الكونغو، أن نحصل على الطاقة في كل مكان وأن نجمع قوانا الكامنة. وأظن أن هذا هو مستقبل أفريقيا. ينبغي لنا ألا نيأس، فبعد ٤٠ عاما من الاستقلال، اعتقد أننا نمتلك الإمكانيات. لدينا الشعوب، ولدينا رؤساء الدول.

ولقد ذكر الأمين العام بالفعل، أن مشكلة أفريقيا ليست مشكلة الإيدز أو سعر المواد الأولية. إنها مشكلة القيادة. وأظن أن لدينا قيادة قادرة بما فيه الكفاية على فهم المشاكل. وتعتبر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا توضيحا لهذا. ولقد كانت لدينا خطط في أفريقيا؛ كان لدينا خطة عمل لاغوس؛ وكانت لدينا خطة أبوجا. ولدينا الآن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، واعتقد أن حالات الفشل في الماضي ستتيح لنا السيطرة على المستقبل بصورة أفضل بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ولذلك، فإن الرسالة الوحيدة التي أود أن أبعث بها إلى الجميع هي أننا نولي بحق قدرا كبيرا من الاهتمام لمسألة التنمية الاقتصادية. ولقد قيل إن السلام لا يعيش بسعادة مع الفقر، وطالما أن هناك فقرا فلن يكون هناك سلام. وقد قيل إن الشخص الجائع ليس له أذنان. ولذلك، أعتقد أن مسائل التنمية يجب أن تربط ارتباطا فعالا بمسائل حل الصراعات. ولذلك فإني أود أن أشكركم شخصيا سيدي، وجميع أعضاء المجلس على ما أبديتموه من اهتمام في هذه الجلسة.

واليوم لدى منظمة الوحدة الأفريقية — وهذا ما أصبحت مدركا له منذ وصولي الى أديس أبابا – علاقات مع جميع القارات. وجميع مؤتمرات قمة هذه المنظمة يحضرها عدد كبير من الوفود التي تأتي من كل مكان لإظهار تضامنها مع أفريقيا. وأنا أشجعها على الاستمرار في فعل ذلك. وسنبذل جهدا في الاتحاد الأفريقي للتأكد من ان الآمال المعقودة على أفريقيا لن تضيع هباء بالفعل، وخلال ١٠ أعوام إلى ١٥ عاما من الآن سيكون معروضاً على المجلس مشاكل أقل. والمجلس اليوم مشغول الى أبعد حد. وأتذكر أنه قبل ١٠ أو ١٥ عاما عندما كانت دولة تتولى رئاسة مجلس الأمن كان الرئيس يتجول في قاعة الوفود باحثاً عن صراعات لأنه لم تكن هناك صراعات في حقيقة الأمر و لم يكن لديهم شيء يفعلونه. ربما كان هناك قرار بشأن التجديد لعملية حفظ السلام في قبرص. وقد يمر شهر بدون أي اجتماع لمجلس الأمن. وكان أمراً مأساوياً تقريباً أن يكون المرء رئيسا لمجلس الأمن ولا يوجد صراع يحتاج إلى حل. ولكن المجلس اليوم مثقل بالأعباء. إنكم جميعا مشغولون جدا، ولكني آمل أن تصير المشاكل المعروضة على المجلس أقل من ذلك بعد بضعة سنوات وأن تكون القضايا الأفريقية أقل وأن نجد أفريقيا تعيش في سلام. هذا هو بالفعل أهم أمنية لنا. وأود ان أشكركم جميعا. إنني أغادر وعندي الكثير من الأمل، ولا يداهمني اليأس لأنني بالتأكيد أرى أن لدى أفريقيا اليوم كل القدرة الكامنة للنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، السيد عمارة عيسي، على ملاحظاته. وآمل ان نتمكن في المستقبل من أن يكون لدينا شكل مبتكر للتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسُيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

وقبل أن أختتم الجلسة، أود أن أبدي ملاحظتين. أولاً، أود أن أطلب من السيد إبراهيم فال أن يعمم الموجز الذي عرضه، على أساس "عدم الإجحاف بحقوق الآخرين"، إلى جميع الأعضاء الذين شاركوا في النقاش.

وقبل أن أختتم الجلسة، أعتقد أنه من واجبي أن أعرب عن خالص شكري إلى جميع الوزراء وإلى السيد عمارة عيسي، الذين سافروا كل هذه المسافة إلى نيويورك للمشاركة في هذا النقاش. وأعتقد أن النقاش كان خصباً وأننا جميعا سنترك نيويورك بفهم أفضل لما تحتاجه أفريقيا والكيفية التي سنحل بها مشاكل أفريقيا. كذلك أود أن أشكر جميع السفراء والممثلين الدائمين الآخرين الذين شاركوا في النقاش. وأود أن أشكرهم بصفة خاصة على جودة بياناتهم. و لم يتبق لدينا أية أعمال أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.
